

مارس

العدد الخامس عشر - السنة الخامسة - مارس ١٩٧٧

الذكرى الثانية عشرة لانتفاضة مارس المجيدة

والمنظمة التي تتفاعل لتتحول الى انتفاضات جماهيرية ،
وصدمات دموية مع اجهزة قمع النظام . كانت تلك
الصراعات والمعارك دليلا قويا يؤكد اخفاقات النظام في
حل معضلاته ، ويجسد اصرار جماهيرنا على الاستمرار
في النضال مهما بلغت التضحيات .

واخفاقات النظام تنبع من طبيعته الطبقية ، المعادية
لاوسع الجماهير ، التي تدفعه باستمرار الى المزيد من
القمع والتفنن في اساليب الارهاب . وهذا يستدعي
تعزيز كفاءة مؤسساته التعسفيه وتآني المحصلة لتشكل
المزيد من الاخفاقات ، والمزيد من القمع ، والعجز عن
وضع الحلول الصحيحة للمشكلات الرئيسية التي يعاني
منها .

فعلى الصعيد الوطني لاتزال بلادنا بعيدة كل البعد
عن نيل استقلال حقيقي ، يجعل في مقدورها اتخاذ
القرارات دون الخضوع للابتزاز الذي تمارس عليها
الدوائر الامبريالية ، والقوى الرجعية المتحالفة معها ،
حتى الاستقلال الشكلي ، تلاشت مقاييسه من جراء
التنازلات التي يقدمها النظام مقابل الدعم الاقتصادي
المتواضع ، الذي يحصل عليه ، والذي يتوهم انه سوف
يساعده على حل الازمات المحدئة به .

اماعلى الصعيد الاقتصادي ، فمن الصعب
الحديث عن سياسة اقتصادية يسير عليها هذا النظام ،
للمهم الا اذا كان وضع البلاد تحت سيطرة الرأسمال
الاجنبي ، و سطوة الاحتكارات الدولية هو نوع من
البرمجة الاقتصادية . فعلى امتداد الثلاث السنوات

في مارس ١٩٦٥ هبت جماهير شعبنا في انتفاضة
واسعة وتحولت البحرين خلال تلك الفترة الى ساحة
صدام دموي بين الجماهير التي خرجت لتعبر عن رفضها
لسياسة العصابة التي يسير عليها النظام ، وتؤكد اصرارها
على مواجهة القوات الاستعمارية ، وتجسد سخطها
المتزايد ضد جبروت شركة النفط والاحتكارات الدولية
ال اخرى ، وبين السلطة الرجعية القائمة التي كانت
وحشية ردود فعلها دليلا ساطعا على عمق ارتباطها
بالدوائر الامبريالية . ومن ثم استتعدادها المطلق على
ارتكاب اشنع الجرائم في سبيل الدفاع عن مصالحهما
المشتركة .

انتكست الانتفاضة ، وأجهضت قبل ان تتمكن من
تحقيق المطالب العادلة التي رفعتها . لكن لايعنى توقف
الصراع . فالجماهير المضطهدة احتفظت بحقدتها على
النظام . ولم تخدعها المشروعات التي وعد بتحقيقها .
فلا وئمة « الاستقلال » ولا الهياكل الديمقراطية
الهشة ، ولا التريعات الاقتصادية العرجاء استطاعت ان
تخفي توثق علاقات النظام الحميمة مع الدوائر الامبريالية
والانظمة الرجعية ، ولا ان تطمس الطبيعة القمعية التي
يتمتع بها ، لا ان تتشله من الازمات الاقتصادية الخافقة
التي يعاني منها ، ولا انعكاساتها العميقة على الجماهير ،
وهكذا ، فعلى امتداد اثنا عشر سنة الماضية ، احتدمت
الصراعات ، وتفرجت المراكز بين الجماهير والنظام في
اكثر من مناسبة . وتفاوتت بين مذكرات الاحتجاج
ومسيرات الشجب ، لتصل الى الاضطرابات العلنية

فصحت المحاكمات اساليب القسمة الخاصة وكشف بطلان التهم الموجهة على الجبهة الشعبية

الخاص .. وشطحة من شطحات المدعي العام بل تمبرا صدافا عن مستوى الصراع الذي وصل بين الشعب بكافة فئاته وطبقاته الاجتماعية وقواء الوطنية من جهة ، وبين السلطة العميلة والدوائر الامبريالية وأجهزة قمعها من جهة ثانية .

لذلك لا يجب النظر الى المحاكمة على أنها محكمة عادية ، بل انها منطوق كبير في مجرى الصراع الطبقي الحاد الذي يجري داخل البلاد ، ولا يجب النظر اليها من حيث وقائعها وما جرى فيها من مساجلات هامة فقط بل من حيث ارتباطها بالصراع الاجتماعي والتطور

الاتفاق على جلب ما يقارب من ٥٠٠ عامل من كوريا الجنوبية والمشاكل المتعددة التي يعاينها الشباب لاتجد من يحلها سوى « خيرا » أميركان . وامام تزايد الاحتجاج الجماهيري لهذه السياسات يزداد التصاق النظام بالامبريالية ، فان المخرج المستر امام هذه الطغمة الحاكمة هو المزيد من الاضطاح والمزيد من الارهاب للجماهير لانتقال نفسه من الأزمات التي تصف به ، فانه لا يتردد في الاستمرار في سياسة العنف، واللجوء الى اساليب المص ، وتحقيق لقد هبت جماهيرنا في مارس ٦٥ ، وفي مارس ٧٢ لتقول كلمتها في هذا النظام الذي لم يطرأ على جوهره اى تغيير ، بل ربما ازداد ترددا نحو الاسوأ ، على الرغم من بعض المكاسب التي اترعتها الجماهير لصالحها خلال تلك الاثنا عشر سنة الماضية ، ومن هنا فانا لازنا مطالبين بتصعيد النضال من أجل التزاع المزيد من المكاسب لصالح هذه الجماهير ، وتحقيق الاهداف التي اقترحت من اجلها انتفاضات شعبنا .

لأول مرة في تاريخ البحرين ، تشكل محكمة جنائية للنظر في قضية اغتيال أحد المواطنين .. وتسانر بالاهتمام الرسمي والشعبي ، والمجلس العربي .. كما جرى مع المحاكمات الاخيرة التي جرت بشأن النظر في اغتيال المدني .

ولقد حاول النظام مثلا في المدعي العام ومن وراءه القسم الخاص أن يحول القضية من كونها قضية جنائية الى قضية سياسية لمحكمة الحركة الوطنية البحرانية وبالتحديد الجبهة الشعبية في البحرين . ولم يكن ذلك بمحض الصدفة . ولا نزوة من نزوات القسم

الماضية ، دوجت السلطة على تقديم أفضل الاغراءات لتلك الاحتكاكات التي اندفعت لمضاغعة استثماراتها في بلادنا . ولا شك ان وجود ٣٧ مصرفا تمارس نشاطاتها داخل البحرين وضمن قوانين ما وراء البحار (أوفشور اوبريشن) ، مؤشر خطير يدل على حجم النفوذ الاقتصادي الاجنبي في بلادنا ، ويدفع كل ادعاءات وزرا التخطيط والتجارة والمالية المتشددة بما تطلق عليه الازدهار الاقتصادي الذي تتر به البحرين . وتأتي الموازنات السنوية لهذا العام ، والفترات الواسعة المليئة بها لتضيف دليلا آخر على الاعداء البرمجة ، وتفتش القوضى .

اما اعلى الصعيد الاجتماعي ، فان الامور تزداد سوءا . فيصاحبها لازال يتهنى غول الغلاء ، وتشن تحت وطأة ازمات السكن ، فالحلول لأزمات السكن التي تتبع من مصالح ملاك الاراضي واصحاب المقارنات وبالتالي فلا بد انها تأتي لتضاعف من الازمة بدلا من حلها . وبالطالة تجري معاملتها باستيراد المزيد من الأيدي العاملة الاجنبية . ومؤخرا تم

الهائل الذي جرى في هيئة الحركة الوطنية ، والحوف الشديد الذي يساور النظام ويحمله يشهر سيفه في وجه الجماهير خوفا من عدو يخشيه ، وراء كل زاوية ووراء كل عامل ، وكل مواطن شريف ولا يتردد عن الحديث عن الأمن واستقرار وهو يوزع أجهزة قمعه لتحت قصادا وسط المواطنين في القرى والمدن .. ذلك الصراع الذي توهم رئيس وزراءه أنه سيفرف عليه من خلال طائرة الهليكوبتر التي صعدوا في الأيام الاولى ليعلن على حالة الأمن في البلاد من الجو ! !

ان حدة الصراع الطبقي وتزايد وتيرة ، يمكن تلمسها بوضوح في جميع مبادئ الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية ، في الداخل والخارج ، بحيث لا يمكن أن يهرب من ميدان ، الا ويجد خصمه واقفا له

منه الذي يهدد الامن في البحرين --- الجماهير عصابات هندوسية ؟

بالمصاد في الميدان الاخر . ولذلك عمد القسم الخاص الى تصعيد الحركة في الميدان الذي يريده : في قاعة المحكمة ، جاعلا من قضية اغتيال المدني قضية سياسية لمحكمة الجبهة الشعبية والحركة الوطنية بشكل عام . وحاول جاهدا أن ينتزع قرارا بذلك من المحكمة ، ولم يتردد المدعي العام من استخدام كافة النعوت والالاق البذيئة الا والصفا بالجبهة ، وهذه عينات من بعض أمواله :

« لقد تأكد لديكم أن عصابة مسلحة قادتها واعضاؤها من المسفدين المخربين الحارجين عن القانون .. على القيم .. على الاعراف والمادات السائدة في هذا المجتمع الامن والمستقر .. عصابة كثر باله وتباليه والتزمت شطيتها فأغواها فكانوا من الضالين »

عصابة أبت الا أن تتيح في هذه الارض الطاهرة فسادا ... سيطر عليها جنون الشهوة في السلطان ..

عصابة تمت باسم الجبهة الشعبية لتحرير الخليج تريد أن تكون وصية على هذا الشعب .. تعرض عليه نفسها ، بأفكارها ومعتقداتها الدخيلة على الدين ، ... الخ ونس على ذلك بقية المرافعة القيمة ، للمدعي العام !

أن الصراع الطبقي في بلادنا هو جزء من الصراع الطبقي والوطني الصادق الذي يخوضه شعب الخليج .. ولذلك يدرك الامبريالية والرجيمون ذلك جيدا . ولذلك يصرون على الحديث عن طموحات شعب المنطقة برمتها . ليتخذوا منها منفذ للنيل من الجبهة الشعبية في البحرين .. هكذا جبر المدعي العام عن هجوم ومخططات الامبرياليين بقوله : « عصابة ست نفسها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج كله محرر وبحكمه

منه الذي يهدد الامن في البحرين --- الجماهير عصابات هندوسية ؟

أمله .. أنهم يريدون ان يحرروا الخليج من الشرفاء فيه!! (هندوسون وزمره في البحرين أشباهه في الامارات والسلطنة)

ويضيف « طالبوا بالقضاء على العصابة ليسن المواطنين (اقرأ الاحتكاكات) كما كانوا في أمن واستقرار ، ليقى للبحرين وجهها الذي افسدها .. ليقى الامن والاستقرار .. الالفة والمحبة » (ليقى البحرين وكرا للجوايس .. مركزا للخدمات .. لنوك أوف شور .. بلد الغلاء رقم ٢ في العالم .. بلد الاستبداد وغياب الحريات .. والثقافات .. عاشت الالفة والمحبة الهندوسية)

١ - لقد أرادت السلطة أن تمنع هجوما واسعا على الحركة الوطنية بشكل عام والجبهة الشعبية بشكل خاص . وكانت تسعى لخلق البربرات لهذا الهجوم ، الواسع . فوجدت في قضية الاغتيال فرصتها الذهبية ،

من قبل محمد مخلوف؟



عاشت الشجاعة والجرأة اللازمة حتى اسم الجبهة الشعبية يخاف منه •

٢ - عندما شكلت السلطة المحكمة الجنائية العليا • وصل عدد المعتقلين الى أكثر من ٨٠ مواطناً • وذلك بثمة اتهامهم للجبهة الشعبية • ولكن القسم الخاص الذي أراد ان يخفي حملة الاعتقالات الواسعة وراء دخان « قضية المدني » ركز فقط على خمسة من المعتقلين • واراد ان يحاكم الجبهة الشعبية من خلال اثنين منهم بثمة التهم والتخطيط للمعركة ! وذلك بعد ان بلغ كافة التهم التي وجهها للشهد محمد غلوم حيث لم يورد اسمه في المحاكمة الا خجلا على لسان المحامي عن التهم الثاني •

وخوفاً من القضية الجاهلية الواسعة فقد استغفرت السلطة كافة اهزيمتها المباحية • خوفاً من مسيرات الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية • وخوفاً من تحول المحكمة الى مظاهرة شعبية ضد النظام ولذلك اتخذت السلطة اجراءات امن مشددة حيث لم يسمح لآكثر من ٣٥ من حضور المحكمة وبيانات خاصة • كما شنت السلطة حملة اعتقالات في اليومين الاول والثاني

للدفاع عنه • أما أن تقوم السلطة بتعيين المحامين • فذلك لا يحدث الا في الانظمة الاستبدادية • وحيث ان المحامين مبنون قد رضخوا لتعهدات السلطة وأوضح ذلك عندما سحب محامي المتهم الاول اشتاف في الاعترافات الثانية التي ادلى بها المتهمين على فلاح وابراهيم مروان يوم ١٨/٣ بدلا من اعترافهما الاول • وكذلك عندما حدد جميع المحامين بالاسحاب اذا لم ترفض المحكمة مهزلة القسم الخاص في طيح الاعترافات امام قاضي التحقيق التابع للقسم الخاص من وراء ظهر المحكمة والمحامين • • ضارباً عرض الحائط بكافة القوانين ومواد الدستور التي اصدرتها الحكومة نفسها •

كما ان محامي المتهمين الاول والثاني قد تصاعدا تهديدات القسم الخاص في مرافعتهم الاخيرة عن التهمين محمد طاهر وابراهيم مروان حيث اراد المحامي ان يوقع التهمة على جهة مجهولة حيث أن موكله • البائس المسكين الذي استعمل اداة وكيش فداء لجماعة ليس لها وازع من دين ولا ضمير • • ورفض أن يوضح من يقصد بذلك : القسم الخاص أم جهة اخرى ! ! أما محامي المتهم الثاني فلم يحالعه الحظ • ولم يمشك الجراءة عندما تحدث عن التنازل محمد بوجيري وعن الجبهة الشعبية بل التي التهم جرافاً • • وادار ثيرة ابراهيم مروان الذي استأنق وراء الأليب المخبرات وصدق كافة دعاياتها وتحدث عن عثرات كاذبة في خطف الطائرة وما شابهها • بالصاق التهمة بجهة مجهولة حيث قال : « ولكن في الحقيقة والواقع أن هو الا اداة استبد بها من خلال جوابات القصص الكاذبة في التكوين الشخصي لهذا التهم وبما يوحي بانه انتقاء مدروس لاراهيم في سياق التحقيقات من اشخاص مثل البوجيري الذي قيل انه يرأس هذا التنظيم • ونحن نر لم البوجيري ولم نسمع اقواله في هذه الساحة رغم انه يعتبر الرأس المدير الذي قام باختيار التهم وضمه الى التنظيم المقل به • !!



وسط المحكمة والحاضرين والمحامين • واعتبرت أنها قفلا من تخرصات وتخريجات القسم الخاص • ولا علاقة لها بالقضية المطروحة للمحاكمة على الإطلاق • • بل أن المحاكمة برمتها لم تعطها أي اهتمام لانها مكشوفة فوق اللازم • لقد حاول القسم الخاص أن يوجه ابراهيم مروان وعلى فلاح بانهما سيكونان تحت رحمة القسم الخاص ورعايته اذا كالا السبب والشقاق للجبهة • •

حدث الما قبل بما لا يليق فان صرف نل العقل له

واقر بالمرحبة التي اخرجتها المخبرات • لكن هذا الاعتراف الكاذب قد أثار زوبعة قانونية وسط المحكمة حيث أن القسم الخاص يعرض للمعتقلين للتعذيب ويتزعم الاعترافات خلال المرحلة التي يقدمون فيها للمحاكمة وفي انتهاك صاوخ لاسط القواعد القانونية • (هـ) لقد فرضت المخبرات من خلال وزير العدل محامين للمتهمين دون أن يكون للمتهمين رأي في هؤلاء المحامين • وليس هذا تقليداً من الدور الذي حاول المحامين أن يقدموا به للدفاع عن المتهمين لكن ذلك لا يجوز قانونياً حيث ان يوكل أي محام يراه صالحا

ولذلك اتبعت الاساليب التالية للوصول الى تلك الغاية :

(أ) الصياغة نعمة الاعتقال بالجبهة وطبخ الاعترافات • • وإشاعة التهم الباطلة • وتميئة الجماهير بأن أعضاء الجبهة سفاكين متعشقين للدماء • حادين على الدين والصحافة !

(ب) انتزاع الاعترافات عبر أساليب متعددة من التعذيب الوحشي وصلت الى حد استنهاد المناضل محمد غلوم عندما رفض كافة الاعترافات الباطلة التي قدمت له ليوقع عليها • وعذبه المخبرات الادوية - البريطانية حتى الموت •

(ج) اعتقال المحامين الذين أرادوا التطوع للدفاع عن المعتقلين • وتعرضهم للتعذيب الشديد واحتجازهم للوقت الحاضر •

(د) اغراء المعتقلين بإطلاق سراحهم أو التخفيف من الاحكام التي تصدر بحقهم • وجعلهم يوقعون على اعترافات كاذبة يقدمها القسم الخاص • وقد اتضح ذلك من اعترافات المتهمين الثاني والثالث • حيث حاول القسم الخاص اقناعهما بأن التهم الرئيس الذي ستزل عليه القضية هو محمد طاهر • • وإن عليهما أن يوقعا على التهم النسوبة للجبهة الشعبية خاصة مسرحية اختطاف الطائرة الوهمية التي أشرت الضحك والاستنكار

• لا عرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو للإغراء أو للمعاملة الحاطة بالكرامة • ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك • كما يظل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو الإغراء وتلك المعاملة أو التهديد بأي منهما •

ولكن :

(أ) جلبت الشرطة محمد طاهر على عربة لعدم قدرته على المشي من جراء التعذيب دون أن ينس القاضي والمحاوون بكلمة •

(ب) قدمت المخبرات تقريرين لكل من على فلاح وإبراهيم مرهون تحت التهديد والإغراء بأن القسم الخاص سيخفف العقوبة عنهما إذا كالا الشتائم والنهم للجهة الشعبية •

(ج) أثبت التقرير الطبي لكل المتهمين الحمسة بأنهم تعرضوا للتعذيب الشديد • ولم يجد المدعي العام

للمحاكمة • أما بالنسبة لما يجري في المحاكمة • فقد ابدت السلطة أن تبدو ديمقراطية أمام المراسلين الأجانب حيث سمحت بنشر بعض المرافعات • وأقرضت رقابة على بعض التقارير • كتقرير اللجنة الطبية الذي قد دعايت المدعي العام ونصحتها • • كما وجهت الصحافة الصفر إلى إيراد الأدوار الوهمية التي كانت الجهة الشعبية تسوي القيام بها لتبعية الرأي العام ضد الناشطين وحركة الوطنية •

من ناحية أخرى • لم تقدم أجهزة القسم الخاص القسم الأكبر من المشتقلين • واكتفت بنشر أسماء العديد من الوطنيين • على لسان المتهمين • دون أن يشير ذلك فضول القاضي أو الضاميين بطلب العديد من الأسماء التي وردت على لسان المدعي العام أو الاعترافات المزعومة على المتهمين •

٣ - لقد كان واضحا الانتهاكات الصارخة التي

القسم الخاص لا يقيم وزناً لآلية قوانينه .. وله عالم الخاص به !

مارسها القسم الخاص بحق المعتقلين • ويكفي أن محمد طاهر كان يعاني من كسر في رجله نتيجة التعذيب • ولم تجد أجهزة النظام تبريراً لذلك سوى إشاعة أنه حاول الهرب من نافذة وانكسرت رجله • وكل من يعرف القسلة وخاصة متى القسم الخاص يدرك أن المقبوض عليه لا يستطيع الإفلات من قبضة البوليس تلك القسلة الحصينة ! كما أن المباحث قد مارست شتى الانتهاكات للدستور وقوانين السلطة • مؤكدة لكل من له عقل في البلاد بأن القوانين تطبق على الفقراء والطبقات المضطهدة • وأن القسم الخاص والقائمين على تنفيذ هذه القوانين يمارسون شتى الانتهاكات دون أن يجدوا حرجاً في ذلك •

إن قوانين السلطة تؤكد بأن التعذيب ممنوع • وهذه المادة (١٩) فقرة (د) من الدستور تقول

قد شكلها وزير الصحة بنفسه • وترك الموضوع لأمانة السلطة أن تبجله • حيث إن هذه التناقضات تبين عن احتقار المخبرات لكافة العاملين في أجهزة الدولة ولا تحول إلا على تقاديرها الخاصة التي تصطبغ بالقوانين واللجان المسئولة !!

(د) أما المتهم أحمد مكي • فقد تحدث أمام القضاء عن التعذيب الذي واجهه على النحو التالي :

• بعد ما تم القبض علي يوم الأحد الساعة ٣ ودوني القسم الخاص وهو قسم التحقيقات وصلت في الليل الساعة حوالي خمس الأربع صباح يوم الاثنين اجلسوني في الغرفة التي فيها الشرطة حتى الساعة السابعة صباحاً تقريباً واستمعاني بعد ذلك أحد ضباط التحقيقات في غرفة التحقيق وبعد عشر دقائق جاء حوالي ستة أشخاص مع ضابط معهم وسألني الضابط عن الحادث قلت له ما أعراف عن أي شيء بعد قليل ادخلوني غرفة خاصة وخلعوا جذائي وهمدوني أما بالاعتراف أو بالضرب • • •

• • • • • وأنا قلت لهم ما أعرف أي شيء ثم اخذوا في ضربني السمة والضابط • • • • • وطول فترة التحقيق كان فيه عملية ضرب • • (الموافق - العدد ١٦٠

- جلسة السبت ٢٧/١٢/٧٦)

وكشف أحمد مكي بأن المخبرات هددت الجميع بأن عليهم أن يوقعوا على الاعترافات التي كتبها الأجهزة عند قاضي التحقيق • • والا فاتهم سيواصلون تعذيبهم بعد عودتهم من قاضي التحقيق !

(و) وأما عبد الأمير منصور فيضيف : • قلت لهم بأي كنت قد انفصلت عن الجهة الشعبية منذ عام ١٩٧٤ ما صدقوا أكلامي • • • وبدؤوا في عملية التعذيب •

(هـ) وخلال التحقيق مع المتهم السادس : محمد غلوم • • • مارست كافة أشكال التعذيب حتى استشهد •

(ع) وخلال المحاكمات سلطت المخبرات أدواتها على الصحفي التقدمي سعيد المونيسي • ولم ترفع

فشل هندس زور من تحويلها إلى نعيم سياحية

سياطها إلا بعد أن لفظ أنفاسه الأخيرة •

(غ) أما المشتقلين في النيم وعوالي فقد عرفت الكثير من وجوه المعتقلين وهم يؤتون من التعذيب الشيع لكن هذه الأساليب المشاة لإسقاط القواعد والقوانين ودستور السلطة • لا تجد من يرفع صوته محتجاً ضدها في المحكمة • ولا يجد القضاء الوقت ليقدموا من يخالفوا القوانين الصريحة المعمول بها في البلاد إلى المحاكمة إياها • العقاب الذي يستحقونه • وماذا كانت نتيجة المحاكمات ؟

لقد أسدوت المحكمة يوم ١٦ يناير ١٩٧٧ أحكاماً بحق المتهمين حيث برأت أحمد مكي وعبد الأمير منصور من التهم الموجهة إليهما • وحكمت الأعدام على محمد طاهر وإبراهيم مرهون • وبالسجن مدى الحياة لمعلي فلاح • وقضت بذلك أحد الفضول في هذه القضية الهامة • وبسات من الضروري معرفة الأسباب التي أوصلت القضاء إلى إصدار هذه الأحكام والتشجيع المتخلصة من هذه الحركة التي خاضتها الحركة الوطنية دون تكانوه مع أجهزة النظام • وخرجت منها متصرة •

١ - لقد خرجت الجهة الشعبية في البحرين ومعهما الحركة الوطنية متصرة بترتبة أحمد مكي وعبد الأمير منصور • فقد ابدت السلطة أن تدين الحركة الوطنية بأنشغال رجال الدين والصحافة • وتلصق بها تهما هي بعيدة كل البعد عن التفكير بها •

فالجهة الشعبية والحركة الوطنية عموماً تتناشَل ضد السلطة وممارستها الأبراهيمية القمعية • وتؤكد على حق الجماهير وكافة العناصر والفئات الاجتماعية في الديمقراطية • وحق كل مواطن في التعبير عن رأيه •

وأنا ننطلق في ذلك من حرصنا الشديد على الحريات العامة • ولأن البجر الديمقراطي الصحيح يكشف كافة مخازي النظام ويوضح الحقيقة للجماهير • والحقيقة

دالما تورية . ولا يمكن ان تخشى الحقيقة ، فهي تنفخ الى جانب مسيرة التاريخ عبر عه الحركة الوطنية .
اننا تناضل من اجل ان يكون لكل مواطن الحق في التعبير عن رأيه حتى لو كنا شديدي الاختلاف معه .
ولا يمكن ان يكون توريا من يخاف الآراء المصادية له .
ان السلطة حاليا تفتح كافة الابواب والنوافذ للقوى الرجعية والدينية والمصادية للحركة الشعبية لتصول وتجوول وتقول رأيا وتنتقم وتعلن كافة معارضها . واذا كان من حق هذه الفئات ان تعبر عن رأيا فان من حق الفئات الشعبية وحركها الوطنية ان تقول رأيا وتترد على كافة الآراء التي تسبج عليها وتدافع عن نفسها . لكن هذا الحق تمنى السلطة الاستبدادية ان تمتنع به . وتخاف من كل كلمة ومن كل رأي ومن

٢ - لقد ارادت السلطة ان تحدث ارباكات وسط الحركة الوطنية ، من خلال الاشاعات حول صحة الاتهامات التي الصقت بهذا الفصيل او ذاك . وقد نجح عملاء السلطة في بعض الاوقات في تسريب الاشاعات والانهابات . لكن قيادات العمل الوطني قد واجهت بحكمة هذا المأزق الخطير وتصدت بشجاعة له . واعتبرت ان العلن في تفصيل وطني يعني العلن بمواقف كل الحركة

نقبل بحكم الإنسان دليل على نزاهة الشان وقد في صفوف النظام

الوطنية . لقد افشل كل الوطنيين مخطط السلطة . وجاءت نتائج المحاكمات لتؤكد على صدق ما طرحته الحركة الوطنية ، وعززت بذلك الوحدة وضرورة التمسك بين هذه الفصائل لمواجهة المرحلة اللاحقة .
٣ - لقد احدثت المحاكمات ونتائجها مزة كبيرة في صفوف النظام واجهزته وعناصره المسؤولة :

فقد اضاع لجميع الشرفاء في بلادنا ان جهاز القسم الحساس هو المتلاعب الاكبر بالامن والاستقرار في البلاد وانه لا يتورع عن ارتكاب الجرائم بحق الابرار ، فاذا كان قد ارتكب علنا وامام الناس جرائم في اسبوعين هما اغتيال محمد غلوم وسعيد العويناتي ، فما الذي يمنع من كونه مدير اغتيال عبد الله المدني ؟

ان كافة المواطنين الذين تابعوا المحاكمات قد قالوا بصراحة ان المخاطرات وراه عملية اغتيال المدني . كما ان المصاميين وباساليبهم القانونية الخامسة قد عبروا عن شكهم في السريحة باكملها . وقذروا عن قاعة المحامي

العام عليها عدة مرات ولسان حالهم يقول : ألم تعلموا يا هندرسون ! !

كما ان بعض المسؤولين في الدولة قد راعيتهم هذه الاساليب البربرية التي يضمدوا القسم الحساس في الارباب وتصفية المواطنين فهذه الاساليب لم يعودوا عليها واغليتهم برهون هذه الاجواء خاصة وان العديد من الوزراء والموظفين الكبار لا تزال ملفاتهم في القسم الخاص ، ولم تلحق صفحتهم بعد ! !

ولقد كشف المدعي العام ومن وراءه القسم الخاص عن حقه الشديدي على اللجنة الطبية التي اكدت بان المتقنين الحسنة قد تعرضوا للتذيب وشخصت الاصابات التي وجدتها في اجسامهم وادانت هذه العملية وقد نتجرت الخلافات بين أعتاب النظام نتيجة لهذا التناقض حيث ان على فقرو وزير الصحة هو الذي اشرف على تشكيل اللجنة ، بينما محمد بن خليفة وزير الداخلية قد وقف الى جانب هندرسون وزمرته .

وعندما اصدر القضاء حكمه في القضية ، فقد ادان بذلك أساليب القسم الحساس وخطله في الصاق التهمة بالحركة الوطنية من جهة ، كما ادان اساليب استزاع المعلومات وفرض الاعترافات على المتقنين ، ولا شك ان ذلك جعل القسم الحساس موضع السخرية المتزايدة وسخط شديد من قبل قطاعات لبرالية واسعة ترفض هذه الاساليب الاستبدادية وتطالب بكف يد الانكليز والاردنيين عن التلاعب ببناء الشعب .

٤ - لقد سقطت هيبة القسم الحساس وعجزته في المحكمة . فضلال الفترة الماضية حققت المخابرات عبر اساليبها البوليسية وحملات التفتيش والتمنع والاعتقالات والارباب الجديدي والمنوي ، نجاحا في ارباب المواطنين وجعلت البعض يتوهم بانها قادرة على ملاحقة كافة المواطنين ، ولا يمكن لاحد ان يتصدى لها . لكن المتقنين قد كشفوا اساليبها ، وخاصة احمد مكى وعبد الامير منصور وعروا اساليبها في التذيب ، كما اسقط الشهداء

محمد غلوم والعويناتي خرافة ان المخابرات تستطيع ان تتزع الاعترافات وان لديها اساليبها الخاصة التي لا تقوى عليها الحركة الوطنية ، لقد أثبت الشهداء ان الحركة الوطنية تملك متقنين طليعين شجاعة ، مستعدون للموت من اجل قضية الشعب والمواطن .
ومن خلال الاستشهاد وسمود المتقنين ، وكشف الاعيان المخابرات والمدعي العام ، ثم الاحكام التي صدرت قد اسقطت صورة البعير الذي لا يمكن مقاومته ، واثبت شعبنا ان بين صفوفه العشرات والآلاف من المشجعين الذين يملكون المقدرة على تحدي النظام وافشل اساليبه .
وثبت ان بين العديد من العناصر التي تستخدمها السلطة من لا يرضى بهذه الاساليب وعلى استعداد ان يتخذ الموقف الشريف الذي ينسجم وقاعدته البديلة .

بذلك يكون شعبنا قد حقق انتصارا كبيرا على جلاديه ، وتكون الحركة الوطنية قد خرجت منتصرة ، وأقوى من أي وقت مضى ، وتكون امام مرحلة جديدة صعبة وشاقة ، ولكن شعبنا يملك طاقات وطنية وديمقراطية هائلة ، يمكنه ان يحقق المزيد من الانتصارات من خلالها .

الامطار التي نزلت هذا العام ، ليست اكثر من المتباد ، ولكن سوء مواجهة البلدية ووزارة الاشغال لياه الاصطار والامداد التخفيف للسكن والقرى ، وازمة المجاري وامداد الرمد الشوائية هي التي تصاعف الازمة .

وقد هربت قرية نوبيرات من ازمة النظام بشكل دقيق وقصفت طريقة حله للمشاكل التي يعاني منها الشعب ، فالامطار قد اغرقت القرية حيث وصل مستوى المياه في المنازل الى اكثر من قدم وكانت وجهة نظر حكومة المجاري هي نقل السكان الى مكان آخر حتى تجف الامطار .

ويا قرية نوبيرات لسنت الوحيدة المنفردة من سياسات السلطة ، فالكمل يشكو همومه مع وزارة ، بالالة ومع حكومة الخدمات الاشائية .

الجماهير البحرانية تناضل من أجل البيت والزرز والرياحهم

ادلى الوزير الشاب الذي يراهن الأميركيان كبير على مستقبله بتصريحات هامة خلال زيارته لقطرة في النصف الأول من فبراير واهم ما ورد فيها هي الأمور التالية :

١ - وجود اتفاقية امن عربية لتبادل المعلومات على مستويات عالية من القيادات .

٢ - الدعوة لمواجهة الشيوعية في الوطن العربي برمته ، والدعوة الى التعاون على كل المستويات لمواجهة التيار الشيوعي في المنطقة العربية .

٣ - ان ما جرى في البحرين ليس شيوعية ، ولكنه توسع من الابتزاز ... حيث يقول بعض المواطنين يهددون الحكومة ان تعطينا بنش ومرتباً ورفاهية أو أكون شيوعياً .. وهذا ابتزاز مرفوض .. يلدجاً اليه الكسالى الذين يريدون الحياة بلا جد ولا عمل !!

وأخيراً انضم سموه الى قائمة « المهرجين » ، الذين يتعاونون عن الحقائق الكبيرة ويريدون الا يروا ما يجري على ارض الواقع وذلك بتشغيلة وجوههم ، وكشف عورتهم .

لن نتحدث عن المسائل الأولى والثانية ، فمن الطبيعي ان يلفخ التجوس على خائب الرجا ، ويسبق معه ومن خلال عملية التلاحم والتضامن التي تجري بين الانظمة العربية الرجعية ، تكون عملية التنسيق لمواجهة الحركة الثورية واردة لكل من يعنيه الصراع الطبقي والوطني المشد على ارجاء الارض العربية بأكملها من المحيط الى الخليج .

غير ان المسألة الأخيرة التي اتراها ولي العهد ورجل الامريكان القادم تستحق الاهتمام ، ذلك ان من المعروف

في العالم برمته ان الماطلين والطفيليين في امارات النفط ، ليسوا من العمال والبرجوازية الصغيرة والثبات المسحوقة التي يعصرها الفلا ، وكأنه الآدميات ، بل هم الاسر الحاكمة ، التي عاشت سنوات طويلة تحصل على مخصصات للسكن والاكل والرفاهية دون عمل لمجرد انها من الاسر المختارة .

الواقع في بلادنا تختلف تماما عن ادعاءات ولي العهد الشاب الذي يردد اقواله اسلافه ، فالطبقة المانعة البحرانية تكذب وتقم وتبيع قوة عملها للاحتكارات الاجنبية . والسوق برمتها مرتبطة مع البنوك والسوق الاجنبية العائلية التي تستنزف قسوة عمل الالاف من شعبنا ، بينما حفنة صغيرة للغاية يعدون على الاصابع يتلاعبون بأسعار المواد الضرورية للشعب من وراء طاولاتهم وكراسيهم الوثيرة . ويخسبون الملايين من وراء القضايات وهم قسايون في يومهم السحرية ، ومن بين هؤلاء الطفيليين زمرة صغيرة للغاية من الاسرة الحاكمة ، ومن خلال رصد حركة الواقع الاقتصادي والسياسي في بلادنا ، يمكن لاي مراقب ان يكشف ان الطبقة الحاكمة الطفيلية هي السبب الاساسي لكافة الشرور والمظالم الموجودة في البلاد . ولا يمكن تحقيق تقدم اجتماعي لصالح أوسع الجماهير الشعبية دون التخلص من هذه الحفنة .

هل يناضل شعبنا من اجل « بيت ومرتب ورفاهية » ؟ نعم انه يناضل من اجل البيت والمراتب والرفاهية بمعانهم السياسية والاقتصادية الواسعة . ان شعبنا يريد بشه ليكون حراً من السيطرة الاجنبية ويريد اقتصاد بعيدا عن الهيمنة والتبعية ، ويريد الرفاهية والتقدم لجميع أبنائه لكن ولي العهد والدوائر السياسية الهيمنة تريد

التحركات الارضية المسبوقة في البحرين

وفي ٢٣ من يناير وصل وزير العمل الاردني الى البحرين في « زيارة خاصة » استغرقت ثلاثة ايام . ومن خلال هذه التحركات نجد ان التركيز قد بات على الجباب الدفاعي ومجال العمال ، ويمكن تفسير ذلك بما يلي :

١ - هناك حركة اعتقالات واسعة النطاق وسط صفوف الجنود وصف الضباط في قوة الدفاع التي يشرف على تدريبها مجموعة من الخبراء والمستشارين الاردنيين منذ ١٩٦٨ . وقد حاولت هذه المجموعة ان تنقل تجربة المخابرات العسكرية الاردنية واساليب الدفاع الى قوة الدفاع البحراني ، لكنها بين الفترة والاخرى تكتشف خلافا مناهضة للحكم بين الجنود وصف الضباط ، وتقوم باعتقالهم وتقديمهم لمحاكمات سرية كما جرى مع مجموعة المناضل ابراهيم سند عام ١٩٧٥ . وتشهد البحرين هذه الايام هذا النوع من المحاكمات حيث صدرت العديد من الاحكام بحق الجنود وصف الضباط كما سرحت اعدادا منهم .

وقد حاولت المخابرات الاردنية العاملة في الجيش ان تركز على جلب البدو من السعودية ليشكلوا العمود الفقري لهذه القوة القمعية ، لكن ذلك لم يحصل المشكلة . حيث تنمو المعارضة بدرجة كبيرة ، مما تطلب المزيد من المشاورات مع اركان النظام الاردني ، واستدعاء المزيد من الخبراء لقمع هذه الظواهر .

٢ - لاتزال حكومة البحرين تعيش في ورطة حقيقية تجاه مطالب العمال بتشكيل نقابات واتحاد مهني لهم . وقد عبر العمال خلال السنوات الماضية عن سخطهم الشديد على سياسة التجاهل التي تبديها السلطة تجاه مطالبهم ونشكلوا لجانهم الخاصة

الحاق البلاد برمته بسجلة المخططات الابريالية وتخدم كافة الاحتكارات والبنوك الاجنبية . ان الظلمة الحاكمة تريد تسليم البيت برمته للاحتكارات وتقدم الاقتصاد ورفاهية البلاد لحفنة صغيرة من الطفيليين الذين يتناقلون على دوائر الابرياليون .

واذا كانت الضلالات المطلية هي التي يتحدث عنها وزير الدفاع . كان شعبنا يتامل الى جانب ذلك من اجل تحرره من القواعد والاتفاقيات المجففة ومن اجل وحدته مع شعوب الامة العربية ومن اجل الديمقراطية لكل الجماهير الكادحة . ومن اجل تحرير الانسان من كافة اشكال الاضطهاد المادي والعنوي .

لكن هذه الملامتي السامية والنيسة لنضال الجماهير لا يمكنها ان يدركها الطفيليون الذين يسدون مساحات المجتمع خالصة . ويعيشون من وراء موائد الاميراليين .

وقائهم، وكان أبرزها اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، وتواجه السلطة في هذا الوقت تحدياً كبيراً من قبل اللجنة التأسيسية التي تمكنت من الحصول على اعتراف عربي ودولي، وعملت على محاصرة السلطة في المجال المالي، في الوقت الذي يحاول النظام الانضمام إلى منظمات العمل الدولية، ويطلع عليه باستمرار السؤال: لماذا لا تسمح بالعمل النقابي في البحرين؟

لذلك تبدو تجربة الأردن مغربة للغاية ليس فقط للنظام البحراني، وإنما أيضاً للعودة. فحيث استطاع الأردن محاصرة التشكيل النقابي الذي مثل عمال الأردن لسنوات طويلة، من خلال النقابات التي يشرف عليها النظام في الداخل ويقدم عناصره لتتسلم مقاليد الإدارة فيها، فإن المسؤولين في وزارة العمل يبدوون «جهوداً خارقة» لتكليف وقبيل التجربة الهائشة، ضمن الجهود الكبيرة التي يبذلونها لتنظيم الحركة العمالية والشبابية في البلاد. ويبدو أن الأمر قد استمر على الاستعانة بتجربة الأردن في المجال المالي، وتسليم الخبراء الأمريكيين الذين وصلوا إلى البلاد في مطلع العام الحالي من الأكاديمية الرياضية الأمريكية به الحركة الشبابية لدراسة قضية الشباب البحراني، واستباط الأشكال التنظيمية للحركة الشبابية.

ولذلك يتجاوز النظام الأردني الدور القمعي الذي عرف عنه في الخليج، والذي تركز لسنوات - ولا يزال - في ميدان أجهزة القمع السرية والعلمية ليستبدل الحركة العمالية، وكيفية عمل المضاربات وسط هذا المجال الحيوي الذي تشكل السلطة الأمرين من نصائحه.

فهل ينتج عملاء البلاط الهائشي في هذا المجال؟ ذلك هو التحدي المطروح أمام حركتنا العمالية المتناضلة.

بحرين البحر.. يهدد الأسرار

في حوار مع مجله «الموقف»، كشف محمد جلال رئيس غرفة التجارة في البحرين عن بعض الأمراض التي يعاني منها النظام. وأزاح عن النقاب عن بعض جوانب علاقاته مع الاحتكارات الأجنبية وبالذات المصرفية منها. وهو إذ يقوم بذلك فليس دفعه تصحيح سياسة النظام، بقدر ما يريد إشارته باعتراض بعض التجار من قوانين الرسوم التي صدرت في الآونة الأخيرة.

ومن جملة حديثه، يقول جلال: «لم تعد مشكلة الميناء مشكلة بسيطة... واردات البحرين زادت عما كانت عليه خلال السنتين الماضيتين... والدولة لم تكن لديها تصور أن تكون الزيادة بهذا الحجم، حتى تقابل هذه الزيادة والانفداع في الاستيراد بصورة تتناسب وحجم واردات... لقد سبق التجار الحكومة... ثم يضيف قائلاً: «أصبحت (المصارف) تفتح اعتمادات بدون حدود... مطلوب وضع برامج لهذه العملية» ويتشرح «أن يكون تنسيق بين وزارة التجارة، والبنوك».

من تلك المقتطفات نستطيع أن نستخلص جملة من الحقائق:

الفرص التي تهم أجهزة النظام: إذ كيف نستطيع أن نفهم أن تكون هناك «دولة» تدعى أنها تقيم كافة مشروعاتها على ضوء الدراسات العلمية التي تقدم لها، ثم لا تستطيع أن تستغري، ولو بشكل تقريبي حجم واردات... فهل من الخط والتعطيل في شيء أن يستورد التجار ما يطلب لهم - كل من مصلحته الخاصة الضيقة - إلا لاية. أن ذلك لا يمكن أن يحصل إلا في أجهزة تنفسي بها الأمراض وتسمها

الفرص، وهذا ما يحصل في البحرين، فعلى امتداد الثلاث السنوات الماضية لم تكن الوزارات المعنية على علم بما يقوم به التجار، فلا يوجد هناك ضراب دخل، ولا رسوم سنوية يتم من خلالها رصد نشاطات التجار وحصرها. على أن ذلك ليس كل شيء، فهناك ما يسمى بالدراسات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات الغربية مثل مؤسسة فورد: والتي تعمل على ضوء توجيهاتها الوزارات المعنية.

ونظراً لارتباط تلك المؤسسات بالاحتكارات الامبريالية فمن مصلحتها أن تستمر الفرص في اسواق البحرين.

حجم سلطة التجار:

أن تكون - واردات التجار فوق تصور الحكومة، وأن يسبقوها - بذلك لا يمكن أن يتم، وخاصة في البحرين إلا إذا كانوا يستندون على شخصية لها قوتها في السلطة، وتربطها معهم أوتق العلاقات وقواها. ولنا بحاجة إلى درجة عالية من الذكاء، ولا النص الواسعة التي ينفذ فيها رئيس الوزراء، والوكالات التجارية التي يملكها تشده إلى التجار وتعمله يقف إلى جانبهم. وهذا ما يؤكد حتى في لقائه الأخير مع وفد غرفة التجارة حيث «أبدى استعداد الحكومة (!!) لمساعدة التجار إلى إبعاد الحدود... وبإعادة دراسة... الرسوم بالتساو مع غرفة التجار للوصول إلى حل عادل».

دور المصارف:

هناك رئيس التجار المزيد من الأسرار. أو بالأحرى يرى علاقة النظام بالمصارف. إذ يمتزق جلال بأن لهذه الأخيرة صلاحيات شبه مطلقة في فتح الاعتمادات، دون أدنى اعتبار للاقتصاد الوطني وتأثير تلك السياسة عليه. والواقع أن المصارف، تصب الماء في ملأهون - التجار والاحتكارات الأجنبية - فمن جهة التجار حملة اسمهم المصارف المحلية، وهذه

مرتبطة بالاحتكارات الامبريالية، وهذا يقصر الاندفاع المصور من أجل فتح المزيد من المصارف على الرغم من كثرة عددها.

ارتباط النظام بالاحتكارات:

إن الزيادة في حجم الواردات هي مصمات النظام الاساسية فحتى قبل هاتين السنتين كانت هناك زيادات في حجم الواردات الأجنبية التي كانت، حوالي ٣٩ مليون دولار عام ٦٥ فوصلت إلى حوالي ٥٢ مليون دولار عام ٦٨ وقوت إلى حوالي ١٧٦ مليون دولار عام ١٩٧٤. وهذه السياسة هي انعكاس للاقتصاد الاستهلاكي الذي يسير عليه النظام، ولأنعدام خطط تصنييعه للبلاد، ولعمق الروابط بين النظام والاحتكارات الأجنبية.

أن تلك كانت أهم القضايا التي ارتجسها المقابلة، التي حلت العديد من القضايا الأخرى. فمن ثرة رئيس غرفة التجارة يتمس ويكتشف توجهاتها من أجل تركيز حركة التجارة في أيدي السنتين الذين لا بد وأن يتم اتقاؤهم بشكل يلبي التوجهات الجديدة القادمة للنظام.

الجهة تعمي استهزاء كمال جنبلاط

الجريمة البشعة التي ذهب ضحيتها المناضل اللبناني والعربي البارز كمال جنبلاط، لقيت الاستكثار والسطخ الشديدين من قبل كافة الأقوى والمنظمات والدول التقدمية والصديقة لضل الشعب اللبناني الشقيق. لقد كان الشهيد رمزاً لصمود الشعب اللبناني العظيم ضد الامبراليين الفاسدين، وقوات الغزو السوري وكان رمزاً لأسرار الحركة الوطنية اللبنانية على الوصف ولا حدود إلى جانب الثورة الفلسطينية.

إن الجهة الشمية في البحرين إذ تعمي استهزاء المناضل كمال جنبلاط واستكثارها الشديد تلك الجريمة البشعة، تؤكد وقوفها المطلق إلى جانب الحركة الوطنية اللبنانية وأهدافها الديمقراطية العادلة، التي استشهد كمال والآلاف من المناضلين من أجلها.

ماذا وراء الانسحاب الأمريكي من البحرين؟

بعد مضي أكثر من ست سنوات على توقيع اتفاقية الجبير، قررت الولايات المتحدة إنهاؤها، ومن ثم سحب قواتها المربطة هناك. وتأتي هذه الخطوة في سياق موجة من «الانسحابات» التي تقوم بها بعض الدوائر الاستعمارية في المنطقة، وضمن سلسلة من التحركات التي تجريها بعض القوى الرجعية والامبريالية، والهادفة الى إعادة ترتيب مركزاتها العسكرية الاستراتيجية في المحيط الهندي والخليج المتصلة به. ومن هنا فإن اهراء الاتفاقية مرتبط بشكل طبيعي مع الاستراتيجية الامبريالية تجاه هذه الساحة. وعندما وقع آل خليفة تلك الاتفاقية الخليجية في ديسمبر من ١٩٧١، وهي لاتشكل تصدياً لشعبنا وكرامته فحسب، وإنما تستغل لتثبيت مواقعهم وتعزيزها، وتستخدم في الحروب المدوامة التي خاضها الامبريالية الأمريكية ضد الشعوب المناضلة. وعلى ذلك، فإنها جاءت تلبية للمصالح المشتركة للامبريالية وعلاقتها وحلفائها، واستجابة للظروف التي كانت تحكم تلك العلاقة على الصعيدين المحلي والدولي.

ففي بداية السبعينات، وعندما كان الاستعمار البريطاني بعد العدة للانسحاب عسكرياً من الخليج العربي، كان يصعب على أمريكا ان تضع جميع اوراقها في سلة القدرات التمهية للأنظمة الرجعية القائمة، خاصة وأن معظم تلك القدرات كانت لاتزال في اطوارها الجنينية، مقارنة مع تلك التي كانت تمتلكها بريطانيا. كما كانت الحرب المدوامة الأمريكية ضد الهند الصينية تقتضي ان تحتفظ واشنطن بمجموعة من القواعد العسكرية التي كانت بمثابة نقاط ارتكاز، وتموين، او اتصال تساعدوا

— لن يكون فانس احسن حظاً من كسينجر.
— الثورة الفلسطينية تمتلك القدرة على الصمود في وجه مشروعات فانس.

من بين جميع التسلطات التي قام بها كورت فالدهايم، ومن بعده سايروس فانس، والتصرّيات العديدة التي اطلقها كل منهما قبيل واثنا جولته الاخيرة، يبرز تصريحان هامان يعكسان حجم الصراع الدائر في هذه المنطقة، ويلقيان المزيد من الانواء

تترعرع فيه بمضاغة عدد الخبر والمستشارين التابعين لها في هذه المنطقة. حتى ان بعض التقارير تشير الى اهمم سيصلون في نهاية عام ١٩٨٠ الى ما يقارب من ١٥٠ الف امريكي.

سؤال يرد الى الاذهان، هو ما مصير الجبير بعد الانسحاب الأمريكي؟ ومن سيكون الوريث لها؟ يدور بعض الهمس في هذه الفترة عن احتمال اعطاء بعض التسهيلات للدول المجاورة و «الشقيقة» التي لن تكون سوى السعودية او إيران ستكون هذه الخطوة معقدة، وستضع النظام امام خيارات صعبة، هل يعطى تلك التسهيلات لواحدة دون الاخرى؟ ام يجعلها مشاعة للنظامين؟ ان الاجابة على ذلك صعب بالنسبة للنظام، وهي رهن بعمل التطورات التي ستشهدها هذه الساحة خلال الفترة القادمة. لقد رفض شعبنا الوجود الاجنبي واغسل طويلاً وقدم التضحيات في سبيل هذا الهدف النبيل. ومن ثم فانا نرفض اي شكل للوجود الاجنبي على وطننا، وسوف تستمر في الضال ضد كافة المخططات الهادفة الى تحويل بلادنا الى مسرح للحرب الباردة، وللصراعات المتأججة بين لجنحة الدوائر الرجعية.

الثورة الفلسطينية وزيارة فانس لافقية لمطمة

على بعض الجواب الهامة في السياسة الامريكية تجاهها. يقول فانس في ١٧/٣١ وقبل البدء في الجولة بأنه «من الضروري العمل بقدر الامكان... واذ لم يتم عقد مؤتمر لتسوية قضية الشرق الاوسط فان جميع عوامل التمزق والتفرقة ستحدث»... ثم يضيف مجدداً «من مبة ظهور عوامل يسكن ان تدمر الظروف الملائمة» لتحقيق تسوية سلمية اذا تعذر القيام بذلك خلال العام الحالي».

أما فالدهايم فانه اذ يشير الى ان مؤتمر جنيف ليس الطريق الوحيد لاهراز تقدم نحو السلام، فانه يؤكد ايضاً، بأن فشل الاطراف المعنية بالوصول الى حل يجعل خطر وقوع مواجهة عسكرية ونيكاً جديداً. ان التوتير يخطر الحرب في حالة فشل «محاولات السلام» هو نوع من حث اطراف الصراع على عدم التكتف في وضع قطار التسوية السياسية على قضبان طريق الحل السلمي، واشارة الى ان المنظمة الدولية، وهي التي تتفق - في كثير من الاحيان - وبالذات في القضايا السياسية الهامة مع توجيهات الدول الكبرى وعلى وجه الخصوص الامبريالية الامريكية، التي راهنت كثيراً على ان تكون نتائج الحرب اللبنانية لمصالح الحلول التسوية وبانها ستكون الفسيرة القاضية الموجهة ضد الثورة الفلسطينية التي لن تجد امامها سوى الرضوخ للابتزاز الامريكي والشروط الصهيونية.

الا ان الصمود الفلسطيني، فاق تصورات الولايات المتحدة، وافتد عليها جانباً هاماً في مخططاتها. وجعلها تعيد النظر في حساباتها على ضوء نتائج الحرب اللبنانية، ومنطلقة من ان الوقت ليس في صالحها، بل في صالح الثورة. لانه يعطيها الفرصة لدراسة التجربة الغنية التي خاضتها، ويفتح المجال امامها

الجماهير الشعبية تقول كلمتها في مصر

على المزيد من هذه العلاقات .
لهذه كانت الحركة ضد الرجعية والامبريالية والصهيونية جنباً الى جنب مع الحركة بين القوى البرجوازية الكبيرة وملأى الاراضى ومثلهم في السلطة السياسية ، وبين قطاعات جماهيرية واسعة ، من العمال والفلاحين والمتقنين الثوريين وغيرهم وكانت التنازلات السياسية مع الرجعية والامبريالية ، ومع العدو الصهيوني تسيير جنباً الى جنب مع التخلي عن المكتسبات الاقتصادية التي راكمها المرحلة السابقة ويحكم الرأسماليون وملأى الاراضى قبضتهم الداخلية ، ويزداد القمع على الجماهير .

ولقد وجدت الجماهير المصرية انها قدمت الكثير من اجل الحركة القومية ، لتحرير سيناء وبقية الاراضى العربية ، من ايدائها وقوة عملها ، وكل ما تملكه . وفي الوقت الذي تزداد الاعباء على هذه الجماهير المضحوة ، كان الغنى يرتكز اكثر فاكثر عند حفنة

ضد الانعزالية وحلفائها السورين ان تحزن خبرات نفسالية غنية تؤهلها ان تواجه تلك الثورات وان تصد امامها .

ان امام الثورة الفلسطينية قائمة طويلة من الممارك العسكرية والسياسية التي لا تقل فراسة ولا خطورة عن تلك التي خاضتها ، لكنها في الوقت ذاتها قادرة على ان تخوضها وان تصل الى شاطئ الانتصار مهما بلغت التضحيات .

ان ذلك مرهون بعدم الاستسلام لبرامج الرجعية والانظمة الاستسلامية ، وتحقيق العلاقات بين الفصائل الثورية للاتقال الى مواقع هجومي متزايدة وتقلب العاولة على كافة مخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية في المنطقة .

حددت الشعارات السياسية والاقتصادية التي دفعها الجماهير المصرية خلال الانتفاضة ، وجهة نظرها في كامل البرنامج التي يسير عليها النظام ، الداخلية والخارجية في الوقت الحاضر .

فمنذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، والنظام المصري يتنازل خطوة خطوة للرجعية العربية وعلى رأسها الرجعية السعودية . خارجياً وداخلياً . سياسياً واقتصادياً . وقد زادت وتيرة هذه التنازلات وتضايكت مع مثيلاتها على صعيد الصراع مع الامبريالية ، بعد حرب أكتوبر ، تلك الحرب التي جعل منها النظام قميص عثمان الذي يفتيه وراءه ، للخروج من الحركة ضد الامبريالية والرجعية ، تحت ستار كثيف من الشعارات عن الصراع ضد العدو الصهيوني . وفي هذه الحركة . كانت كلمة الرجعية السعودية والامبريالية الامريكى تتزايد . في الوقت الذي تزايدت فيه قوة البرجوازية المصرية التي تراهن

اطراف « الكتلة » العربية تدفعها الى تقديم المزيد من التنازلات وهكذا فانه في الوقت الذي يبعد فيه العدو التريث ، نجد ان الانظمة العربية تسعى الى حث الخطر . وهنا نصلى الى الدور الذي تحاول ان تلعبه الامبريالية الامريكى ، التي تعمل على الوصول الى حل سياسى وفي اقصر وقت ممكن ، لكن باقضى الارباح لصالحها وصالح الكيان الصهيوني .

الا ان هذه الحسابات جميعا تصطدم بعقبة اساسية ، لازالت قوية ، وتقف بشموخ في وجه تلك الحسابات وتمتلك القدرات لافسائها . تلك الجماهير العربية بشكل عام ، وفصائلها المقاتلة بشكل خاص وبالذات الثورة الفلسطينية الباسلة . التي استطاعت عبر الممارك الفصارية التي خاضتها سواء ضد العدو الصهيوني او النظام العميل في الاردن ، او تلك الاخيرة

موقف كل طرف في التسوية - بين الرموز السياسية الرئيسية في الحكومة والمعارضة ، وامتدت لتحدث تكتلات داخل كل منها ، ومن ثم داخل الاحزاب نفسها . فبينما كان راينين بوصفه رئيساً للحكومة يجرى محادثاته مع رئيس جمهورية العاج ، التي اشيع ان لها علاقة بالصرع في الشرق الاوسط ، وجدنا موشية دايان يصرح « بانه لن يكون هناك سلام قريب » . في ذات الفترة - كان ايجال الون يؤكده « بانه ليس هناك اية فرصة ولا اصل في ان تشمل منظمة التحرير او حتى ان نأمل في ان تكف اسرائيل عن مقاطعتها لها » . ورافق تلك التصريحات المتصلة ، تصريح اخر ادلى به مصدر مسؤول في حكومة العدو الصهيوني مشيراً الى « ان اسرائيل لن تدفع الى مائدة المفاوضات في جنيف مع منظمة التحرير الفلسطينية المعارضة لانشاء دولة فلسطينية في الدولة والقطاع » . هذه التصريحات تؤكد اتساع شقة الخلاف داخل ذلك الكيان ، الذي يزيد من سوء اوضاعه المتأزمة ، الانتفاضات الشعبية الواسعة التي عرفتها الارض المحتلة خلال العام والصف الماضي التي اكدت جاهدتها هناك رفضها للكيان الصهيوني ، وولاءها لمنظمة التحرير الفلسطينية . الامر لا يقتصر هذا على انتفاضة عفوية سبها ردة فعل من اساليب قمع العدو ، بل هي نضال جماهيري منظم ، تؤكد ذلك تصريحات العدو نفسه الذي يضطر بين فترة واخرى الى الاعتراف باكتشاف بعض الخلايا السرية لمختلف فصائل الثورة الفلسطينية ، ويسارع الى شن المزيد من الاعتقالات (ووصل عدد المتقنين خلال العام الماضي فقط الى ١٨٠٠ معتقل) ويرتكب المزيد من الجرائم .

واذا كانت الازمة الداخلية ، للعدو تدفع الى المزيد من التسلب ، فمن الواضح ان الازمة الداخلية لبعض

من اجل اعادة رص الصفوف ولأم الجراح ، استعداد لاية جولة قادمة .

كما وان الانظمة العربية التي توهمت ان حرب أكتوبر ستكون العصا السحرية التي تزيل العقبات عن طريق التسوية السياسية ، اكتشفت ، وخاصة بعد الحرب اللبنانية ، ان الطريق لازالت تملؤها العرائل ، سواء بحكم الطبيعة التوسعية التي تسيطر على عقلية الكيان الصهيوني ، او بحكم استعراز الانحياز الامريكى الى جانبها ، بغض النظر عن بعض محاولات التقرب من الطرف العربي !

حتى الرجعية السعودية على الرغم من العلاقة الوثيقة التي تربطها بالبيت الابيض وجدت ان اوراقها لم تعط المردود المتوخى بها في ذلك تسكها بان لا تتجاوز سبة رفع الاسعار عن ٥٪ . حيث لا تزال امريكا تصر على ان تكون التسوية السياسية هي لصالح العدو ، وهذا ما يؤكده فانس حين يقوم في ٢٧/١/٧٧ « ليس في نية الولايات المتحدة الامريكى اجبار اسرائيل على التقدم بتنازلات اقليمية للرب من شأنها ان تعود على امنها بالقدرة . هذا الامن الذي تصدهد وفق شروطها ونظرتها الخاصة » . اما كارتز فقد كانت تصريحاته أكثر شمولية اذ قال « بان يوسع الولايات المتحدة ان تستعيد روحها وثقتها بنفسها ، دون ان تخلى عن نظامها السياسى والاجتماعى ولا عن دورها في الهيئة العالمية » . لا يبد وان السعودية ستلجأ الى اوراق اخرى اكثر قوة لاستخدامها في حلبة الصراع ، لكن لا تتوقع ان يكون حظها افضل من ورقة الـ ٥٪ .

في الوقت ذاته نجد ان تطورات هامة طرأت على الاوضاع داخل الكيان الصهيوني . فقد برزت على السطح بعض الخلافات الحادة - التابعة اساسا من

لم يتغير الطابع الامبريالي للامريكى... فلماذا المراهنة على فانس؟

ميراث ١٩٧٢ والقانون الحاكم السعوي

تعتمد الميزانية الحالية على النفط كمصدر أساسي للإيرادات ، إذ تبلغ حصته ما يقرب من ٦٤٪ منها . وبما أن صناعة النفط في البحرين تنحصر في الاستخراج والتكرير — الاستهلاك المحلي . وحيث أن أسعار النفط يصعب التحكم فيها ، ومن ثم التكهّن بحجمها الدقيق ، فذلك يؤدي إلى صعوبة البرمجة .

يزداد الأمر سوءاً عندما نعلم أن نسبة عالية مما تبقى في باب الإيرادات إنما يأتي في رسوم وضرائب على الخدمات التي تقدمها الحكومة . تبقى معضلة أخرى متعلقة بالدخل ، هي أن حوالي ٦٥ و ٧٥ مليون منه مصدرها فقط إيو سفة . وهذا يجعلها نوع من المساعدات القادمة من السعودية . مما يعزز من قوتها السياسي والاقتصادي ، خاصة عندما تضاف إليها تلك المساعدات التي تقدمها السعودية للنظام في مجالات أخرى كالسكن والتعليم ... الخ . وهناك

ذلك ا (السياسة ٧٧/٣)

وإذا كان ذلك طبيعي فلماذا كل هذا الضجيج الاعلامي ، ولماذا لا يدرس الصمت على الأحداث ؟ ذلك محتوى السياسة الجديدة للرجعية .

حقاً فإن ما جرى شيء طبيعي نظرًا للتراكمات الهائلة من الغضب والحقد الشعبي على الرجعية الامبريالية وممثليها في الداخل ، وإذا كانت الجماهير قد تمكنت من فرض الفاء هذه القرارات ، وأجراء تعديلات في الحكومة ، فلا شك أن الجماهير تختزن طاقات هائلة لتحقيق أهداف كبيرة ... ذلك ما سيكشفه الأيام القادمة ...



في بداية هذا العام . وقف إبراهيم عبد الكريم وزير المالية ليعلم أرقام الميزانية الجديدة . وقد تلى أرقامها بكثير من الاعتداد سواء حين كان يتحدث عن ضخامة الأرقام ، أو عندما كان يتناول النسبة العالية التي قال إنها مخصصة « للفاق الشعبي » ، وبلغ الاعتداد أوجه عندما نطق الوزير بما أسماه « تجاوز الحاجز السعوي » الذي يفصل بين الدول النامية والدول الصناعية .

إن الميزانية ليست أعداد صماء ، بقدر ما هي أرقام تعكس سياسة البلد المعنى على الصيدين الاقتصادي والسياسي ، ومن ثم تأثيرات ذلك على الصعيد الاجتماعي ، وبالتالي فمن الخطأ التعامل معها على النسق الذي سار عليه الوزير . إن الأرقام لغة يبدو أن قاموس الوزير لا يحتوي إلا على معنى واحد لها هو أسلوب تركيبتها في جيب وجيوب زملائه .

عربي لا نقاد مصر ، وهناك الوحدات المستعجلة بين الأنظمة الخائفة على مصيرها وهناك تحركات واسعة سياسية المؤتمر جيف وهناك التليجات المستمرة بإمكانية العرب الغامضة . وفي الوقت نفسه تصعيد المعركة ضد الحركة الثورية في الداخل ، وملاحقة الوطنيين وتشكيل المحاكم وإصدار القوانين التي يصوت عليها الشعب بنسبة ٩٩/٩٩/١١

أما الدوائر الرجعية في الخليج التي يربها شبح « الشيوعية » ، فقد أصدرت فتوى في الآونة الأخيرة مفادها أن ما يجري في مصر طبيعي للغاية ، وهو تغيير عن مرحلة الخروج من عهد الكبت والحكم المركزي ، إلى عهد الاشتراك والرفاهية ولا يجب تصويره بخلاف

بأن المزيد من الضغوط ، يعني المزيد من التنازلات من جانب النظام ، دون إبداء الاهتمام الكامل لما يمكن أن تولده هذه التنازلات على الصعيد الداخلي ، لأن مواجهة ذلك من اختصاص أجهزة القمع المعقودة . ولذلك فقد اشترط البنك الدولي عدداً من الشروط القاسية للغاية ليقدم قروضاً لمصر . أما الدول المدينة فإنها تدرس إمكانية فرض سياسات معينة على النظام لتحصل على ديونها المتراكمة .

وعندما استجاب النظام لضغوط البنك الدولي ، كان يعبر عن استعداده للمزيد من تسليم الاقتصاد المصري للهيئة الأجنبية ، وما سيلي ذلك من تنازلات كبيرة في مؤتمر جنيف على صعيد المعركة مع العدو الصهيوني .

ومن هنا يمكن فهم حجم الغضب الشعبي الواسع ، وما ترمز إليه المواقف التي حطتها الجماهير ، من كبريات الليل التي يرتادها أفراد الأسر الحاكمة في

صغيرة من الراسمالين الذين اطلوا برؤوسهم عالياً ، منذ هزيمة ١٩٦٧ وبتزايد الدم السعودي — الخليجي لمصر . وكانت الممارك السياسية تخاض من أجل حصول هذه الحقة على المزيد من الارباح والامتيازات من خلال تقديم خدمات للرأسال الأجنبية ومن خلال التناقص مع الاحتكارات القادمة إلى البلاد . وجاءت الضرائب الجديدة لتصب في هذه الطائفة . فقد شددت الجماهير الأحرار على البطون طيلة السنوات السابقة من أجل المعركة . في الوقت الذي انتفض بطون قليلة وبشكل ملفت للنظر ، ولم يعد في مقدور هذه الجماهير التي اكتشفت الجري الذي تصب فيه فائض قوة عملها وتضحياتها الهائلة . أن تشد الأحزمة أكثر ، بل وجدت أن عليها أن تنتفض لتعبر عن رأيها بصراحة في مجمل هذه السياسات التي يسير عليها النظام .

إن سياسة البرجوازية ، لم تؤد إلى الانتصارات

الجماهير مع الحلول السوية وضد الحلول الاستسلامية

الجزيرة العربية ، إلى الفنادق الضخمة الفاصة رجال الأعمال الأمريكيين والأوروبيين إلى مؤسسات ودوائ النظام .

ولقد صمقت الرجعية السعودية والخليجية . عندما سمعت عن الانتفاضة ، ففي تلك اللحظات التاريخية دار في ذهن أركان النظام السعودي شريط كامل من الممارك الممتدة من ٥٣ - ٦٧ ، وكان المطلوب سرعة

كبيرة في التحرك لردور الخطر القادم من الجماهير المصرية ، ولذلك سرعان ما تلاحقت وفودها ولجائها ووزراءها لتقديم المون السريع لهذه الجبهة الامامية . وخلال الشهرين الاخيرين ، تلاحقت المشاريع لاقاد النظام المصري ، فكان هيئة الخليج للاستثمار في مصر التي اجتمعت بسرعة لدراسة القروض لدعم الاقتصاد المصري ، وهناك مشروع بإنشاء مارشال

على العدو الصهيوني ، فرغم التضحيات والبطولات الخارقة للجيش المصري في المعركة العسكرية في ١٩٧٣ ، فقد أرادت البرجوازية أن تستخدم هذه التضحيات والانتصارات من أجل الوصول إلى تسوية مشينة مع العدو ، يرعى من كاهلها اعباء مواصلة القتال ، ويجعلها تتفرغ للنهب وزيادة الارباح ، والالتعاط المتزايد مع الاحتكارات الراسمالية .

لكن العدو الصهيوني ، والامبريالية الأمريكية ، كانا يدركان المأزق الذي تعيشه البرجوازية المصرية ومثيلاها العربية في بلدان المواجهة ، وكان المطلوب استمرار المراوغة والمماطلة واتباع سياسة الخطوة ... خطوة ... والضغوطات المتزايدة ، والانتظار لتصعيد المزيد من المناسم « الأمريكية » لتنفذ البرنامج المطلوب على أفضل وجه . وكانت هذه الدوائر ترى

ثوار عمان ١٠٠٠ امام النظف التاريخي

فهي تلقى المزيد من الاضواء على بعض جوانب الاستراتيجية الاميرالية في هذه المرحلة . وخاصة بعد مؤتمر مسقط « الامني » الاخير الذي تشرعت خطوات نجاحه ، عندما اصطدمت بالصراعات التنافسية بين الاطراف الرجعية .

من الواضح ان الاستراتيجية الانجلو - امريكية وضعت نصب عينها تصفية الثورة العمانية ، وجعلت من ذلك اولى مهامها المرحلية ازاء هذه المنطقة . ولاجل ذلك اوعيت الى النظام الاردني بارسال قواته

في الفترة الاخيرة تعالت اصوات سيمفونيات الانسحاب العسكري من عمان ، الاولى كان يقود اوركسترها المازفة ، الفناء ، حين اعلن عن استعداده لسحب بعض قواته من ظفار ولكنه عاد فاكسد انها ستعود متى ماعدت الحاجة الى ذلك . الثانية كانت تقودها الحكومة البريطانية التي اعلنت هي الاخرى عن انسحابها من قاعدة صلالة ومصيرة . ان هذه التصريحات في الوقت الذي تبين فيه الاهمية التي تحتلها عمان في منطقة الخليج والجزيرة ،

انما ستذهب الى جيوب الوزراء وليس للمشروع . والاثراء الواضح لبعضهم منذ وصوله الى منصبه هو احد الادلة على ذلك .

اما المصروفات المتكررة والتي بلغ حجمها ١١١ مليون دينار . فمن الملاحظ انها ليست من اجل الزيادة في مرتبات موظفي الحكومة ، بل « لتحسين الادارة الحكومية وتجهيزها بحيث تواكب نمو وتطور المشروعات العامة وزيادة الرواتب التي سوف يفتح لها اعتمادات خاصة » ان ذلك يعكس عدم اهتمام هذه الحكومة بموظفيها من جهة ، والارتجالية عند وضع الميزانية من جهة اخرى . الا اذا كان المقصود من الاغفال هو التلاعب بالارام والنسب ، حجم « النفقات الشبعية » واقتطاع منها عند اقرار زيادة الرواتب . ولدينا « مثال واضح على عدم تردد الحكومة في اتخاذ مثل هذه الخطوات » فتخفيض مخصصات دعم السلع الاستهلاكية لان « تمسنا طرأ على اسعارها هذا العام » ، كما يقول الوزير ، ليس اقتراء على الواقع فحسب ، ولما كذب ودجل لم ينتج ذلك الوزير استخدامه « من المعروف ان معدلات

هاتف - تلكس .. الخ) وهذا لم يحدث تلبية لتطور داخلي واستجابة لاحتياجات المواطن ، او توسع ملحوظ في الصناعة ، بالقدر الذي هو جزء من الاعراضات المقدمة لتسهيل اعمال الاحتكارات والمصارف العالمية . ومن المتوقع ان يشهد هذا المجال تطورات واسعة خلال الفترة القادمة ، بحكم الزيادة الملحوظة والترفقة لعدد المصارف ، وشركات التأمين .. الخ التي ستند الى البلاد في المستقبل القريب . حسبما تشير تصريحات العديد من الوزراء . اما ان يطلق على الميزانية صفة « الاتفاق الشعبي » فهذا اما ان يكون تناول على الحقيقة او استخفاف بالمواطن . لان ما يسمونه « الاتفاق الشعبي » يقصدون به مشروعات المجرى .. الطرق .. الاسكان .. الميناء .. الخ ان جميع هذه المشروعات تمنى في البداية المزيد من الاستيراد من الخارج لان جميع موادها واحتياجاتها بما في ذلك نسبة لا بأس بها من اليد العاملة ستجلب من الخارج . وهذا يعني المزيد من الارباح للاحتكارات ، من اجل توثيق تبعية اقتصاد البحرين بمجلة الرأسمالية العالمية . ذلك ما يؤكد المبالغ الهائلة التي رصدت لتوسيع الميناء وزيادة عدد اوصفته من ٦ الى ١٦ خلال الثلاث السنوات القادمة وراسمال قدره ٥٥ مليون دينار . اضافة الى ذلك فان ذلك « الاتفاق » يعني المزيد من الارباح لبعض كبار التجار فمع ارتفاع حجم الواردات تشتط تجارتهم وتضاعف ارباحهم . كما ان ملاك الاراضي سوف يقتسمون فرصة هذا التوسع في البناء والانشاءات للمضاربة بالاراضي ، واضعاب المقارات لرفع ايجارات الشقق والمنازل . ان المحصلة الحقيقية لذلك « الاتفاق » هو ارتفاع معدلات المعيشة ، وتفاقم ازمة السكن ، وهذه جميعها تقع عبئها على المواطن الفقير وليس الحكومة او التاجر . مسألة جدية بالاهتمام هي ان نسبة لا بأس بها الاموال المرسودة ،

لدلائل كثيرة تشير الى مثل هذا النفوذ ، لعل اخرها موقف البحرين من تحديد فروقات الاسعار ، اذ اتجاوز النظام الى موقف السعودية .

اما حقيقة الارتفاع في الحجم فهو نوع من التورم المطلوب لمواجهة التضخم المستورد ، اكثر منه انعكاس لاتساع في القاعدة الصناعية ، او للارتفاع العمودي في هيكل الصناعة التي يصب الحديث عن مظهر حقيقي لها . ومن ثم فالزيادة في الميزانية ، يمكن ان نستشف منها نسبة « التبخر » التي تقوم بها معدلات التضخم العالية في الاموال النفطية ، وليس الازدهار الصناعي الذي احدهت تلك الاموال ، خاصة وان ارقام الميزانية لا تشير الى اية موازنة رصدت للتضخم الذي كان يابه موصدا في ميزانية هذا العام ، وهذا ما يجعل الوزير يهرب من مناقشته في مؤتمره الصحفي ، ويلجأ الى تيريرات واهية عند الإشارة الى ان هذا البند يندرج تحت اسهامات الحكومة فيما اسماه بالصناعات الثلاث : شركة فقط ، ومصهر الالومنيوم ، والمطبخة . ان من المعروف الى ان الاولى والثانية لديها نوع من الاكتفاء الذاتي ، والاخرى هي صناعة استهلاكية لا تؤخذ ككميار للتصنيع .

نصل بعد ذلك الى « الحاجز السعري » الذي تجاوزته حصان الوزير ولهم يقفز فوقه . اذ ان معدل دخل الفرد هو احد المقاييس وليس المقياس الوحيد والذي تصنف على اساسها اقتصادات بلد معين . ويمكن اعتصاده فقط عندما يكون مصحوبا بارتفاع في معدلات اخرى لا تقل اهمية عنه ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : تطور القاعدة الصناعية والتفنية ، اتساع وصلابة الهياكل التحتية للمجتمع ، حجم التبادل التجاري ونسبة الفائض او العجز فيه ، مستوى التعليم ونسبة انتشاره ، مساحة الاراضي المكهورة .. الخ ان الباب الوحيد الذي حققت فيه البحرين مستوى راقيا هو الاتصالات (طيران -

التضخم في ارتفاع وليس في هبوط ا

وذلك ينطبق على بعض المواد الغذائية المحلية مثل السمك الذي وصلت اسعاره الى ٤ دنانير للرصة . ٦ ملايين الى ٨ ملايين ، في ذات الوقت الذي يرصد قيمة مبلغ مليون و ٦٠٠ الف دينار لانشاء مركزا جديدا للعاسبات الالكترونية في الحكومة . اجمعا اكثر الطاحا : مركزا للعاسبات الالكترونية ، للحكومة ؟ ام غنذاء متورفا وباسعار مقنولة للمواطن ؟

ان نظرة شاملة الى ابواب الميزانية تؤكد اعتماد التخطيط فيها ، وغياب التفكير في مصلحة المواطن . فالعجز الذي ستعاني منه والذي سوف يصل الى ١٤ مليون ، والمبالغ الهائلة المرسودة لوزارات الداخلية والدفاع ومبالغ اخرى لا علاقة لها بمآتين الوزيرين .. جميعها تصب في طاحونة القضاء المزيد من الابعاء على المواطن . ومن ثم فان الحاجز السعري هو خرافة عام ١٩٧٧ ، كما كان حل مشكلة السكن خرافة عام ١٩٧٦ .

وخبرائه ، واعطت الضوء الاخضر للشاه لكي يلعب الدور العسكري الاول ، ليحقق ما عجزت الاخرى عن تحقيقه ، وهي في ذلك لم تكن تسعى للتخلص من احد اعدائها الاساسيين فقط ، بل لتعزز ايضا من مواقع احد حلفائها ، وتجعله يمارس الادوار المنوطة به في هذه المنطقة .

وعلى امتداد العامين المنصرمين ، غابت الثورة العمالية من موجات التصفية المتكررة ، وتمثل ذلك في الحملات العسكرية الواسعة والمتتالية ضد مواقع الثوار ، واماكن تجمع المواطنين في المناطق المحررة ، ومارافق ذلك من اعتقالات واسعة شملت المشات من المواطنين العماليين ، وممارسة كافة انواع التعذيب الوحشي والتصفيات الجسدية بحقهم .

وادى ذلك الى تراجعات آتية لقوى الثورة العمالية لاعادة ترتيب اوضاعها ، ورض صفوفها على ضوء التطورات الاخيرة . ولواجهة التكاثر الواسع . وهذا جعلها تقلص من حجم عملياتها العسكرية وتحصنها في بعض العمليات الغوارية التي تعتمد على الانقضاض الخافئ ، والتراجع السريع والدعاية المسلحة ، وتوفر اقصى درجات الجيلة والعدو .

انهزت الابواق القابوسية هذه الوضعية لتشن حملة اعلامية واسعة هدفها التبشير الكاذب بانتهاء الثورة والحديث عن التفوق القابوسي وقدرته على تصفية الثورة ، وتطالب الجميع بالاعتراف لها بهذا الانجاز ، وتعمل على استثماره لفك طوق العزلة المفروض على النظام . وكان التسك بعقد مؤتمر « الامن » في مسقط حلقة من سلسلة الحملة الاعلامية ضد الثورة ولصالح النظام .

لكن تلك العمليات الغوارية قد لعبت دورها في كشف بطلان ادعاءات النظام واجبرته على تكثيف

حملاته العسكرية على المنطقة الشرقية من ظفار ، والرقابة العسكرية الامنية على العديد من المناطق العمالية .

وعندما سمع اليوم عن الانسحابات العسكرية الايرانية والبريطانية ، فمن الضروري الالتباه الشديد لهذه المسألة التي لن تكون الصغور الوحيد الذي تحاول الاستراتيجية الايرانية اصطياده في المرحلة الحالية . فالانسحاب الايراني الجزئي لم يتم الا بعد تنازلات ومساومات عربية جزرية ، وعندما يريد النظام الشاهنشاهي ان يثبت « حسن نيت » ، فانه يطلب الاخرين ان يشبوا « حسن نواياهم » بتقديم بعض التسهيلات له في اماكن اخرى . وتشير المزيد من الاصابع الى قاعدة العنبر والمساومات السعودية - الايرانية عليها .

اما الانسحاب البريطاني ، فالى جانب كونه استجابة لمتطلبات اقتصادية بحكم الازمة التي تعاني بريطانيا منها حيث اضطرت الى تخفيض قيمة الاسترليني ليصل سعره الى ١٠٠ دولار وتوقع الدوائر الاقتصادية ان تكون نسبة التضخم بحدود ٢٤٠٪ لهذا العام وهي اعلى نسبة متوقعة في الاسواق الرأسمالي باكملة . فمن المؤكد ايضا ان الانسحاب سيكون جزء من الترتيبات العسكرية المتفق عليها مع الامريكان والتي لا تحصر في عمان والمحيط الهندي ، بل تشمل كذلك الدور البريطاني في اوروبا ، اى في حلف الناتو .

فخروجها من صلاله ومصيرة ، معنى تسليم الاخيرة للامريكان ، على ان تواصل ايران القيام بالهجمات التي كانت تقوم بها القوات البريطانية في صلالة . وتجدر الاشارة الى ان الانسحاب من قاعدة مصيرة وصالله ، لا يعنى تصفية كل الوجود

والنفوذ العسكري البريطاني في عمان ، اذ ستبقى بريطانيا على العديد من المتفذين في المجال العسكري تحت اسم خبراء معارين ، او تربطهم عقود شخصية مع حكومة قابوس . وهذه خدعة قديمة غالبا ما لجأت اليها بريطانيا ، وطورتها امريكا خلال حربيها القذرة في الهند الصينية . فمن المعروف انها زودت حكومة سايون بمئات الآلاف من الضباط والخبراء بعد اتفاقية باريس . لكن الثورة القيتامية تمكنت من احباط هذه المؤامرة وكست كافة العملاء والضراء الى الابد من قيتنام .

وعلى صعيد اخر ، فقد صرح الشاه بانه لن يسحب قواته الجوية من عمان ، مما يعنى ان التنسيق كان شاملا بين الاطراف الثلاثة . امريكا وبريطانيا وايران في كيفية دعم النظام المنهار وتوزيع المسؤوليات .

ان هذه الانسحابات - على ما يبدو - هي جزء من عملية تمديد الطريق امام مشروعات الامن الخليجي ، فالكل يطالب باخراج القوات الاجنبية ليحصل على مكاسب لصالحه . وهكذا تملن بريطانيا عن انسحابها ، وتجري عملية تمقيم على الدور الامريكي القادم في مصيرة ، وتشاع الاوهام حول سحب بعض القوات الايرانية دون المصادق عن إلغاء اتفاقيات

سابقة بهذا الخصوص .

ان مجمل هذه التحركات والمخططات المتلاحقة ، تضع الثورة العمالية امام ظروف جديدة ومعقدة تتداخل فيها اطراف الصراع كتناديل انياب الكلب . يتطلب الامر مواجهة سياسية وعسكرية باشكال جديدة متراجعات حادة وملتوية دقيقة ، فتلك طبيعة الثورات الاصلية . فليس هناك ثورة سلكت طريقا مستقيما ووصلت الى اهدافها بسهولة ، وانما تمر بتراجعات والتواءات تطيل فترة المضاض والمعااة ، لكن النصر سيكون حليفها باستمرار .

ان التعقيدات التي تواجه الثورة العمالية شديدة ، ولا تقتصر على عمان لوحدها ، بل تتداخل معها كافة الاوضاع الخليجية والعجزية ، وحيث ان الثوار العماليين مطالبون بتحديد المسارات الجديدة وسط هذه التعقيدات ، فان ذلك ايضا لا تغنى الثورين في عموم المنطقة من مسؤولياتهم التاريخية ، فبمقدار تضامنهم وتلاحمهم مع الثورة العمالية ، والاسهام جميعا لتجاوز كافة المصاعب ، يقدر المزيد من الصعاب في وجه الاميراليين ، ووضعا لبنات قوية في صرح البناء الثوري في مواجهة الاميراليين الرجسين .



فـدأ

حول استشهاد المناضل البحريني محمد غلوم بوجيرى
في سجون السلطة البحرانية

الى رأى العام العالمى :

الى جميع منظمات حقوق الانسان :

الى جميع محبي الحرية والتقدم :

المعلقة للانسان ، وقانون العقوبات ، وقانون
التجمعات لتتوج حالة الارهاب في البلد .

اذا نشد منظمات الحقوق والمنظمات
التقدمية والديمقراطية في امريكا ومنظمة العفو الدولية
والمنظمات الحقوقية العربية والعالمية باستنكار عمليات
التعذيب في سجون البحرين وارسل لجان التقصى عن
احوال المعتقلين السياسيين في البحرين .

اذا نشد كافة منظمات الشبيبة الامريكية
ومنظمات الشبيبة الصديقة في الولايات المتحدة
ومنظمات الشبيبة العربية والعالمية باستنكار مقتل
المناضل محمد بوجيرى وتنظيم حملات تضامن واسعة
مع المعتقلين السياسيين في البحرين .

الحرية للمعتقلين السياسيين في سجون السلطة
البحرانية الفاشية .

فلتسقط كافة القوانين الانسانية : قانون امن
الدولة ، قانون العقوبات .

المجد والخلود للشهيد المناضل محمد
غلوم بوجيرى .

المجد والخلود لشهداء الشعب البحراني .

والموت للزمرة الحاكمة في البحرين .

لجان مناصرة الشعب البحراني في الولايات
المتحدة ٤ ديسمبر ١٩٦٧ م .

في اواخر نوفمبر ١٩٧٦ م المنصرم استشهد
المناضل محمد غلوم بوجيرى في سجون سلطة
آل خليفة (الاسرة الحاكمة في البحرين) الفاشست
بعد ان مارس بخته جلادوا المخابرات الاردنية -
البريطانية في البحرين كافة انواع التعذيب
النفسى والجسدى .

وبذلك تضيف السلطة الفاشية في البحرين صفحة
سوداء اخرى الى تاريخها الاسود الملتطخ بدماء
مناضلي الشعب البحراني . فهذه السلطة نفسها
اقدمت على اغتيال المناضل العالمى محمد بوتفور
عضو اللجنة المركزية للجهة الشعبية في البحرين في
٣ يوليو ١٩٧٣ م في عملية تفجير بشعة بخته ، وهي
نفسها التي تزج يوميا بخيرة ابناء الشعب البحراني
في السجون وتمارس بحقهم مختلف اساليب
التعذيب البربرية .

ان البحرين تشهد جوا ارهابيا منذ عام ١٩٥٦ م
حين ضربت الانتفاضة الجماهيرية واعلنت حالة
الطوارئ ، وجاءت كافة الاجراءات التي تلتها ،
الترقيعية منها والارهابية المباشرة ، والتي توجتها
السلطة بقانون امن الدولة الذى لا يضاهيه اشد
القوانين الفاشية في العالم والذى يتنافى مع الحقوق